الأمم المتحدة

A/HRC/WGAD/2012/27

الجمعية العامة

Distr.: General
23 November 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في دورته الرابعة والستين المعقودة في الفترة ٢٧-٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢

رقم ٢٠١٢/٢٧ (فييت نام)

بلاغ موجه إلى الحكومة في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢

بشأن 'لي كونغ دِنْ'، و'تران هيون ديو توك'، و'نغوين تيين ترونغ'، و'لي تانغ لونغ'

ردت الحكومة على البلاغ في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢.

الدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١- أُنشئ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان السابقة ١٩٩١/٤٢. التي وضّحت ولاية الفريق العامل ومددتّها في قرارها ١٩٩٧/٥٠. وقد أقر مجلس حقوق الإنسان هذه الولاية في مقرره ٢٠٠٦/١٠٢، ومدَّدها لثلاث سنوات أخرى بموجب قراره ١٥/١٨ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأحال الفريق العامل البلاغ المذكور أعلاه إلى الحكومة، وفقاً لأساليب عمله (A/HRC/16/47، المرفق، وCorr.1).

٢- ويرى الفريق العامل أن الحرمان من الحرية إجراء تعسفي في الحالات التالية:

(أ) إذا اتضحت استحالة الاحتجاج بأي أساس قانوني لتبرير الحرمان من الحرية (مثل إبقاء الشخص رهن الاحتجاز بعد قضاء مدة عقوبته أو رغم صدور قانون عفو ينطبق عليه) (الفئة الأولى)؛

الرجاء إعادة الاستعمال

(ب) إذا كان الحرمان من الحرية ناجماً عن ممارسة الحقوق أو الحريات التي تضمنها المواد ٧ و١٣ و١٤ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك، فيما يتعلق بالدول الأطراف في العهد، المواد ١٢ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٢ و٢٥ و٢٦ و٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الفئة الثانية)؛

(ج) إذا كان عدم التقيد كلياً أو جزئياً بالقواعد الدولية المتصلة بالحق في محاكمة عادلة، وهي القواعد المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدول المعنية، من الخطورة بحيث يضفي على الحرمان من الحرية طابعاً تعسفياً (الفئة الثالثة)؛

(د) إذا تعرض ملتمسو اللجوء أو المهاجرون أو اللاجئون للاحتجاز الإداري لمدة طويلة دون توفر إمكانية مراجعة أو تظلم إداريين أو قضائيين (الفئة الرابعة)؛

(هـ) إذا شكل الحرمان من الحرية انتهاكاً للقانون الدولي بسبب التمييز على أساس المولد؛ أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي؛ أو اللغة؛ أو الدين؛ أو الوضع الاقتصادي؛ أو الرأي السياسي أو غير السياسي؛ أو نوع الجنس؛ أو الميل الجنسي؛ أو الإعاقة أو أي وضع آخر، وكان يهدف إلى تجاهل المساواة في حقوق الإنسان أو يمكن أن يؤدي إلى ذلك (الفئة الخامسة).

البلاغات

البلاغ الوارد من المصدر

٣- أُبلغ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بالقضايا كما يلي.

٤- السيد لي كونغ دِنْ، البالغ من العمر ٤٢ عاماً وهو مواطن فييتنامي متزوج، محامٍ بارزٌ مدافع عن قضايا حقوق الإنسان، وخريج جامعة مدينة هو شي مِن وكلية هانوي للحقوق، وهو باحث في إطار برنامج فولبرايت من جامعة تولان. وعلاوةً على ذلك، فإن السيد دِنْ مؤسس وشريك مدير في مكتب DC للمحاماة، وهو مكتب محاماة بارز لديه فروع بمدينة هو شي مِن ومدينة هانوي، في فييت نام. وبالإضافة إلى ذلك، فالسيد دِنْ معروف جداً بمجاهرته بآرائه بشأن إصلاحات القانون التجاري في فييت نام وبالتزامه بقضايا حقوق الإنسان، كما يتجلى ذلك في عمله المتمثل في الدفاع عن حرية التعبير. وبصورة خاصة، قدم السيد دِنْ خدمات قانونية، إلى مدونين فييتناميين على الإنترنت ومدافعين عن حقوق الإنسان وإلى أشخاص ناشطين في مجال حقوق العمال، ودافع عنهم.

٥- وأفيد أن أفراداً في الشرطة من وزارة الأمن العام ألقوا القبض على السيد دِنْ في صباح يوم ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في مكتبه للمحاماة في مدينة هو شي مِن. وظهر السيد دِنْ في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وهو مسجون لدى السلطات، ليعترف علناً بالتهم غير الرسمية

التي وجهتها ضده الحكومة. وفي الرسالة المسجلة بالفيديو، قرأ السيد دِنْ بياناً معداً شجب فيه الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، وقال إن حزب إصلاح فييت نام منظمة إرهابية. ويشك المصدر في صحة هذا البيان، مدعياً أنه قد جاء نتيجة التهديدات الموجهة ضد أسرة السيد دِنْ التي مُنعت من زيارته وهو في الاحتجاز. ثم فُصل السيد دِنْ من نقابة محامي مدينة هو شي مِنْ، وسحبت وزارة العدل رخصته لمزاولة مهنة المحاماة.

٦- والسيد تران هيون دوي توك، من مواليد عام ١٩٦٦ ومواطن فييتنامي، هو مدوّن على الإنترنت ومهندس اتصالات سلكية ولا سلكية على شبكة الإنترنت، والمدير التنفيذي لشركة "إي آي إس" EIS, Inc. وشركة "وَن كونيكشن إنترنت": One Connection Internet, Inc، الموجودتين في مدينة هو شي مِن وفي سنغافورة، على التوالي. وأُفيد بأن السيد توك قُبض عليه في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٧- والسيد نغوين تيين ترونغ، المولود في عام ١٩٨٣ ومن مواطني فييت نام، هو كاتب ومدون على الإنترنت وناشط وقيادي في جمعية الشباب الفييتنامي من أجل الديمقراطية. وقد تخرّج من جامعة مدينة هو شي مِن للتكنولوجيا، والمعهد الوطني للعلوم التطبيقية في رِن، بفرنسا. وأُفيد أن السيد ترونغ قد قبض عليه في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٨- والسيد لي تانغ لونغ، المولود في عام ١٩٦٧ ومن مواطني فييت نام، هو مدير عام شركة "إينوتيك" Innotech، ومهندس اتصالات سلكية ولاسلكية ورجل أعمال. وقد تخرّج من جامعة فييت نام للعلوم التطبيقية وأسّس شركة "إي آي إس للخدمات" .EIS Service Co، وهي شركة للهواتف المحمولة. وأُفيد بأن السيد لونغ قد قُبض عليه في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

التهم الموجهة إلى المدَّعى عليهم

٩- في بادئ الأمر، اتُهم جميع المدعى عليهم الأربعة بـ "تعميم الدعاية ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية" بموجب المادة ٨٨ من القانون الجنائي. ويُدّعى أن الشرطة قد انتزعت اعترافات من المدعى عليهم الأربعة بثتها لاحقاً على شاشة التلفاز في آب/أغسطس ٢٠٠٩.

١٠- ووفقاً للمعلومات الواردة، اتُهم السيد دِن بالجرائم التالية: إقامة علاقات وثيقة بجماعات إرهابية "منفية"؛ وزيارة الولايات المتحدة وتايلند لوضع خطط؛ والإعداد لإنشاء منظمات ديمقراطية في فييت نام؛ وتأليف كتاب دعماً للديمقراطية بعنوان *الطريق إلى فييت نام*؛ وصياغة "دستور جديد" لفييت نام؛ وكتابة "عشرات الآلاف من الوثائق التي [ينتقد فيها الحكومة الفييتنامية أو يروّج للديمقراطية] بُثت على موجات إذاعات في الخارج ونُشرت في صحف وعلى مواقع شبكية.

١١- واتُهم السيد توك بحضور الدورة التدريبية لعام ٢٠٠٩ في تايلند مع السيد دِن، وبتأسيس مجموعة دراسية على الإنترنت تُدعى "مجموعة تشان للبحوث" ومدونات بعنوان

"التغير الذي نحتاجه" تهدف إلى مناقشة مسائل مثل التعددية السياسية أو الإصلاحات الديمقراطية أو انتقاد خطط الحكومة الرامية إلى تعدين البوكسايت في منطقة المرتفعات الوسطى. وأُفيد بأن الصحافة الخاضعة لإدارة الدولة قالت إن السيد توك أقر بكتابة ٤٩ مقالاً عن قضايا تتعلق بالديمقراطية وبإنشاء ثلاث مدونات وموقع شبكي على الإنترنت تتضمن "معلومات مشوهة عن الحكومة والدولة الفييتنامية".

١٢- واتُّهم السيد ترونغ بإنشاء جمعية الشباب الفييتنامي للديمقراطية بغية تشجيع الشباب والطلاب على تبادل الأفكار السياسية، وبمحاولة إطلاق محطة إذاعية على الإنترنت.

١٣- واتُّهم السيد لونغ بنشر مقالات عن الديمقراطية وبأنه عضو في مجموعة تشان للبحوث.

١٤- وقُبيل بدء محاكمة المدعى عليهم، فإنهم اتُّهموا رسمياً بتنفيذ "أنشطة تهدف إلى الإطاحة بحكومة الشعب" بموجب المادة ٧٩ من قانون العقوبات.

ادعاء المصدر بخصوص الطابع التعسفي لاحتجاز المدعى عليهم بسبب عدم التقيد كلياً أو جزئياً بالحق في محاكمة عادلة

١٥- في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، جرى إحضار السادة 'دِنْ' و'توك' و'ترونغ' و'لونغ'، لمحاكمة دامت يوماً واحداً أمام محكمة الشعب لمدينة هو شي مِنْ. وأُدين السيد دِنْ وحُكم عليه بالسجن خمسة أعوام، وأُدين السيد توك وحُكم عليه بالسجن ١٦ عاماً على أن يُتبَعْ بالإقامة الجبرية لمدة خمسة أعوام. وأُدين السيد ترونغ وحُكم عليه بالسجن سبعة أعوام. وأخيراً، أُدين السيد لونغ وحُكم عليه بالسجن خمسة أعوام على أن يُتبَعْ بالإقامة الجبرية لمدة ثلاثة أعوام.

١٦- وأُفيد بأن السلطات زادت من التدابير الأمنية يوم المحاكمة لمنع الوصول إلى قاعة المحكمة، ويُدَّعى أنها احتجزت العديد من المدونين وغيرهم من المعارضين السياسيين لفترة وصلت إلى ١٤ ساعةً. ووفقاً للمصدر، صودرت حواسيب بعض الناشطين في مجال حقوق الإنسان بهدف منعهم من نقل تفاصيل المحاكمة. ويشير المصدر إلى أن وزير الخارجية أعلن قبل بدء المحاكمة أنه لا يمكن إدخال أجهزة التصوير وأجهزة التسجيل والهواتف المحمولة والحواسيب إلى قاعة المحكمة.

١٧- ويُدَّعى أنه لم يسمح لأي من أقرباء المتهمين أو الصحفيين الأجانب بدخول قاعة المحكمة. ويدعي المصدر أن السلطات دفعت أموالاً لعدد من الأفراد الذين لا يمتون بصلة إلى المدعى عليهم بهدف حضور المحاكمة للإيحاء بأنها محاكمة عامة. ووفقاً للمعلومات الواردة، احتُجز أقرباء المدعى عليهم وعدد من الصحفيين الأجانب والدبلوماسيين في غرفة للمراقبة حيث لم يتمكنوا سوى من مشاهدة نسخة خاضعة للرقابة من الإجراءات عبر جهاز تلفاز ذي دائرة مغلقة.

١٨- ويدفع المصدر بأن هيئة القضاة كانت مؤلفة من أعضاء من الحزب الشيوعي لفييت نام. وقدم أحد المدعى عليهم، وهو السيد توك، شكوى رسمية بشأن الافتقار المدّعى للحياد والاستقلالية لدى رئاسة الهيئة أثناء المحاكمة. ورفض القاضي الرئيس، السيد 'نغوين دوك سو' هذه الشكوى. ويفيد المصدر بأن القاضي الرئيس قد رفض أثناء المداولات كل طلب تقدم به المدعى عليهم. ويدعي المصدر أنه لم يتح لأي من المدعى عليهم ما يكفي من الوقت لإتمام بيانه الشفوي. وخلافاً لذلك، يُدّعى أن المحكمة قد أتاحت وقتاً كافياً بشأن مواضيع لا علاقة لها بالقضية، بما في ذلك التقدم الاقتصادي لفييت نام، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلد، وكيف أن ارتفاع مستوى المعيشة ناجم عن قيادة الحزب الشيوعي الفييتنامي.

١٩- ويفيد المصدر أيضاً بأن البث الإلكتروني للمداولات لم يكن مسموعاً للمراقبين في لحظات حرجة أثناء المحكمة. ولم تعمل ميكروفونات المدعى عليهم في لحظات حاسمة أثناء المحاكمة، وعليه لم يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم دفاعاً مناسباً. وقُطعت ميكروفونات المدَّعى عليهم في الحالات التالية: عندما حاول محامي الدفاع للسيد توك التكلم باسم موكله؛ وعندما حاول السيد لونغ إبلاغ المحكمة بأن وزارة الأمن العام لم تقبل شكواه الرسمية كما يشترط القانون؛ وعندما حاول السيد لونغ إبلاغ المحكمة بأن مسؤولين في وزارة الأمن العام ووحدة التحقيق الجنائي عبثوا بملفه في المحكمة وبالأدلة ذات الصلة؛ وعندما احتج السيد لونغ بأنه قد احتُجز رهن المحاكمة لفترة أطول مما يسمح به القانون؛ وعندما حاول السيد لونغ قول إن الاستنتاجات التي قدمتها وزارة الأمن العام ووحدة التحقيق الجنائي باطلة وإن الاتهامات معيبة؛ وعندما حاول السيد لونغ إبلاغ المحكمة بأن اعترافه قد كُتب تحت الإكراه، مدعياً أنه تعرض للترهيب العقلي والنفسي على أيدي أفراد في وزارة الأمن العام ووحدة التحقيق الجنائي. وعلاوةً على ذلك، كلما تكلم المدَّعى عليهما السيد توك والسيد لونغ، لم يكن بالإمكان الاستماع إليهما على التلفاز ذي الدائرة المغلقة في غرفة المراقبة بسبب رداءة نوعية الصوت.

٢٠- وأقر السيد دِنْ بأنه مذنب في جميع التهم الموجهة إليه واعترف بأنه "تأثر بـ ... أفكار الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان أثناء دراسته في الخارج". وفي قضية السيد دِنْ، ذكر القضاة عوامل مخففة أثرت في الحكم الصادر عليه بالسجن خمسة أعوام، بما فيها: (أ) أنه قد أقر بتأثره بمفاهيم الغرب بشأن الحرية وهو يدرس في الخارج، وأنه بصفته محامٍ يمكنه الآن رؤية أن الدعوة إلى الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب تنتهك القانون الفييتنامي، و(ب) أنه قد أقر أنه مذنب، و(ج) أنه تعاون مع الشرطة، و(د) أن أسرته قد أظهرت الولاء للحزب الشيوعي في الماضي.

٢١- وأُفيد بأن السيد دِنْ والسيد ترونغ قد اعترفا بالدعوة إلى الديمقراطية وطلبا الرأفة. غير أنهما نكرا السعي إلى الإطاحة بالحكومة. ورفض السيد توك طلب الرأفة وشدد على أنه

لم يرتكب أية جريمة. ويُدَّعى أن السيد توك قد طلب من المحكمة يوماً إضافياً لمناقشة مسائل مهمة أُثيرت في المحاكمة، ولكن طلبه رُفض.

٢٢- ووفقاً للمعلومات الواردة، انتهت محاكمة المدَّعى عليهم على نحو مفاجئ قبل أن يتمكنوا على نحو مناسب من استجواب الشهود وتحليل الأدلة المقدمة ضدهم. ويُدَّعى أن القضاة استغرقوا ١٥ دقيقة للمداولة عند اختتام المحاكمة، ثم قرأوا الحكم لمدة ٤٥ دقيقة. ومن رأي المصدر أن ذلك يشير إلى أن الحكم كان معداً مسبقاً قبل انعقاد الجلسة الحالية.

٢٣- واستأنف جميع المدَّعى عليهم، باستثناء السيد ترونغ، ضد الأحكام الصادرة عليهم. وفي ١١ أيار/مايو ٢٠١٠، خفض قسم الاستئنافات في محكمة الشعب العليا فترة سجن السيد لونغ إلى ثلاثة أعوام ونصف العام. وجرى تأكيد الحكميْن الصادريْن بحق السيد دِنْ والسيد توك. وأفيد بأن محاكمة الاستئناف كانت أيضاً مغلقة أمام عامة الناس، ولم يسمح للمراقبين المستقلين بدخول قاعة المحاكمة لرصد المداولات. وأثناء هذا الاستئناف، شكا السيد توك من تعرضه لسوء المعاملة خلال عملية التحقيق وادّعى أنه أُجبر على التوقيع على اعتراف بُثّ على التلفاز الوطني في آب/أغسطس ٢٠١٠. ويُدَّعى أن محكمة الاستئناف قد أيدت الحكم الصادر بحق السيد توك بالسجن ١٦ عاماً بالنظر إلى أنه رفض أثناء المحاكمة الاعتراف بذنبه، بينما تلقى السادة دِنْ وترونغ ولونغ أحكاماً بالسجن تتراوح بين خمسة أعوام وسبعة أعوام لأنهم تراجعوا عن أقوالهم وطلبوا الرأفة.

احتجاز المدَّعى عليهم وممارستهم السلمية للحقوق والحريات المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

٢٤- يدعي المصدر أن الرجال الأربعة شاركوا في أنشطة غير عنيفة عن طريق التعبير بطريقة سلمية عن أفكارهم فيما يتعلق بالحاجة المدَّعاة إلى إصلاحات سياسية وإلى التعددية واحترام حقوق الإنسان في فييت نام. كما يدعي المصدر أن القبض عليهم واحتجازهم يرتبطان ارتباطاً مباشراً بممارستهم للحقوق والحريات المنصوص عليها في المادتين ١٩ و٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواد ١٩ و٢١ و٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، والمادة ٦٩ من دستور فييت نام.

٢٥- ويشير المصدر إلى أن لغة المادة ٧٩ من القانون الجنائي الفييتنامي التي يرى المصدر أنها مبهمة ولا تميز على نحو كاف بين استخدام العنف وعدم استخدامه. ويكرر المصدر القول بأن المدَّعى عليهم في هذه القضية لم يستخدموا أي شكل من أشكال العنف لأغراض سياسية، كالإطاحة بالحكومة.

الوضع الحالي لاحتجاز المدعى عليهم

٢٦- السادة دِنْ وترونغ ولونغ وتوك محتجزون حالياً في معسكر الاحتجاز Z30A ,K1 في إكسوان لوك، مقاطعة دونغ ناي، بفييت نام.

الرسائل السابقة الموجهة من الفريق العامل في هذه القضايا

٢٧- أرسل الفريق العامل، مع جهات مكلفة بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، نداءيْن عاجلين إلى حكومة فييت نام فيما يتعلق بهذه القضايا، في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ و٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وردت حكومة فييت نام عليهما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٢٨- ووفقاً للفقرة ٢٣ من أساليب العمل المنقّحة للفريق العامل، يجوز له بعد توجيه نداء عاجل إلى الحكومة، أن يحيل القضية عن طريق إجراءاته العادية من أجل إبداء رأي يبين ما إذا كان الحرمان من الحرية تعسفياً أم لا. وتوضح الفقرة ٢٣ أيضاً أن الحكومة مطالبة بالرد على الإجراء العاجل والإجراء العادي، كلاً على حدة.

٢٩- وفي رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢، طلب الفريق العامل إلى الحكومة الرد على الادعاءات الواردة من المصدر، فيما يتعلق بأنشطة المدَّعى عليهم وبسير إجراءات محاكمتهم وإجراءات الاستئناف.

الرد الوارد من الحكومة

٣٠- أرسلت الحكومة ردها في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٣١- ووفقاً للرد، بدأت محكمة الشعب لمدينة هو شي مِنْ المحاكمة بناء على الاستئناف في ١١ أيار/مايو ٢٠١٠ وقررت تأييد حكم المحكمة الابتدائية ضد السيد دِنْ والسيد توك، وتخفيف حكم السجن الصادر بحق السيد لونغ إلى ثلاثة أعوام ونصف العام. وقرر السيد ترونغ هو نفسه عدم استئناف الحكم الصادر عليه. وتفيد الحكومة بأن هؤلاء الأشخاص الأربعة يقضون فترات أحكامهم في سجون مختلفة، ألا وهي سجن شي هوا وسجن مدينة هو شي مِنْ وسجن إكسوان لوك. وهم لم يتعرضوا للتمييز والتعذيب ويتمتعون بالخدمات المعتادة المقدمة إلى جميع السجناء، مثل الغذاء والرعاية الصحية والترفيه، بما يتماشى تماماً مع الترتيبات والإجراءات المنصوص عليها في القوانين الفييتنامية.

٣٢- وتبلغ الحكومة أيضاً الفريق العامل بأن المحكمة في فييت نام هي هيئة مستقلة، كما هو الحال في الدول الأخرى التي يسود فيها القانون. وأُجريت المحاكمات في المرحلة الابتدائية وفي مرحلة الاستئناف ضد الأفراد المذكورين أعلاه بما يتمشى تماماً مع التسلسل والإجراءات المنصوص عليهما في القوانين الفييتنامية. وقد تمتعوا، في المحكمة وقبل صدور الحكم، بكامل حقوق الإنسان والحريات الأساسية ذات الصلة، وبما في ذلك الحق في الدفاع عن النفس والحق في المحاكمة العادلة والحق في الحصول على مساعدة من محامين. ووفقاً للرد، كانت الأنشطة التي نفذها هؤلاء الرجال الأربعة منظمة جيداً وترمي بوضوح إلى القضاء على الدستور القائم والإطاحة بالدولة. وتتمشى العقوبة المقررة على هذه الأنشطة تماماً مع معايير القانون الدولي. وقد جرت إجراءات القبض على السيد دِنْ والسيد لونغ والسيد ترونغ والسيد توك، واحتجازهم مؤقتاً لغرض التحقيق، ومحاكمتهم بما يتفق تماماً مع التسلسل

والإجراءات المنصوص عليهما في القوانين الفييتنامية القائمة، ولا سيما قانون الإجراءات الجنائية، وبما يتماشى أيضاً مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبصورة خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣٣- وتفيد الحكومة أيضاً بأن جميع المحاكمات كانت علنية، بمشاركة أفراد أسر المتهمين ووسائل الإعلام وممثلين من بعثات دبلوماسية عدة في فييت نام. كما تفيد الحكومة بأن هؤلاء الأفراد قد اعترفوا علناً أثناء المحاكمة بالانتهاكات المرتكبة وطلبوا الرأفة. والادعاءات القائلة بأن المحاكمات لم تكن مفتوحة أمام الجمهور وبأن السلطات منعت الوصول إلى قاعة المحكمة وبأن المدَّعى عليهم تعرضوا لسوء المعاملة أثناء عملية التحقيق هي ادعاءات كاذبة تماماً.

٣٤- ويشير الرد الوارد من الحكومة إلى المادة ١٢ من دستور عام ١٩٩٢، التي تنص على أنه "يُعاقب وفقاً للقانون على جميع التعديات على مصالح الدولة وعلى الحقوق المشروعة ومصلحة المجتمعات المحلية والمواطنين"، وإلى المادة ٧٩ من قانون العقوبات لعام ١٩٩٩ التي ذكَّرت الحكومة أن نصها كما يلي:

يُعاقب بالعقوبات التالية مَنْ نفذوا أنشطة أو أنشأوا منظمات أو انضموا إليها بقصد الإطاحة بحكومة الشعب باستخدام العنف:

(١) يُحكم على المنظمين والمحرضين والمشاركين النشطين أو مَن يتسببون في عواقب وخيمة بالسجن لفترة تتراوح بين اثني عشر عاماً وعشرين عاماً أو بالسجن المؤبد أو بالإعدام؛

(٢) يُحكم على المتواطئين الآخرين بالسجن لفترة تتراوح بين خمسة أعوام وخمسة عشر عاماً.

٣٥- وفقاً للرد الوارد، تتماشى هاتان الفقرتان تماماً مع معايير القانون الدولي، ولا سيما المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على ما يلي: "تستتبع ممارسة الحقوق (...) واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك، يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية: (أ) لاحترام حقوق الآخرين وسمعتهم؛ (ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة"، والمادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على ما يلي: "لا يخضع أي فرد، في ممارسة حقوقه وحرياته، إلا للقيود التي يقررها القانون مستهدفا منها، حصراً، ضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين واحترامها، والوفاء العادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي".

تعليقات إضافية واردة من المصدر

٣٦- يعلق المصدر على رد الحكومة في رسالته المؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠١٢. وهو يؤكد الطعن في عدالة المحاكمات وأن الجرائم الجنائية فضفاضة بشكل مفرط ولذلك يمكن

إساءة استخدامها لقمع حرية الكلام. ويؤكد المصدر أيضاً أن القبض على الأفراد الأربعة واحتجازهم يرتبط ارتباطاً مباشراً بممارستهم للحقوق والحريات المنصوص عليها في المادتين ١٩ و٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواد ١٩ و٢١ و٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

المناقشة

٣٧- فيما يتعلق بمسألة انتهاك التشريع الوطني التي أشارت إليها الحكومة، يذكّر الفريق العامل بأنّه في آرائه السابقة المتصلة بفييت نام[(١)]، قد أكد على ما يلي:

> من واجب الفريق العامل، عملاً بالولاية المنوطة به، أن يضمن تماشي القانون الوطني مع الأحكام الدولية ذات الصلة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو في الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة التي انضمت إليها الدولة المعنية. وبناءً عليه، يجب على الفريق العامل، حتى وإذا كان الاحتجاز موافقاً للتشريع الوطني، أن يضمن اتساقه أيضاً مع الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي.

٣٨- ويكرر الفريق العامل أيضاً استنتاجه السابق المتمثل ومفاده أنّ أحكام القانون الجنائي الفضفاضة التي تجرم "استغلال الحريات والحقوق الديمقراطية في الإساءة إلى مصالح الدولة" لا تتفق في جوهرها مع أي من الحقوق والحريات التي يضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[(٢)]، وفييت نام طرف فيهما.

٣٩- ويشير الفريق العامل أيضاً إلى تقريره الناتج عن الزيارة الرسمية إلى فييت نام في عام ١٩٩٤ الذي أشار فيه إلى أن صيغة بعض الجرائم الجنائية "مبهمة إلى درجة أنها يمكن أن تؤدي لا إلى معاقبة الأشخاص الذين استخدموا العنف لأغراض سياسية، وإنما أيضاً إلى معاقبة أشخاص آخرين لم يفعلوا سوى ممارسة حقهم المشروع في حرية الرأي أو التعبير" (E/CN.4/1995/31/Add.4، الفقرة ٥٨).

٤٠- وتبرهن قضايا السيد دِنْ والسيد توك والسيد ترونغ والسيد لونغ على صحة الاعتراضات على الصيغة المبهمة والفضفاضة بشكل مفرط للجرائم الجنائية. ويشير الفريق العامل إلى الوقائع والإجراءات القانونية التي ذكرتها الحكومة في ردها أعلاه.

٤١- اتُهم السيد دِنْ والسيد توك والسيد ترونغ والسيد لونغ بـ "تعميم الدعاية ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية" بموجب المادة ٨٨ من القانون الجنائي، واتُهموا فيما بعد بتنفيذ "أنشطة تهدف إلى الإطاحة بحكومة الشعب"، بموجب المادة ٧٩ من القانون الجنائي.

---

(١) الآراء رقم ٢٠٠٣/١ المعتمد في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، ورقم ٢٠٠٧/١٣ المعتمد في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، ورقم ٢٠٠٩/١ المعتمد في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، ورقم ٢٠١١/٢٤ المعتمد في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١١، ورقم ٢٠١١/٤٦ المعتمد في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(٢) انظر، في جملة أمور، الرأيين رقم ٢٠٠٩/١ ورقم ٢٠١١/٢٤ المتعلقين بفييت نام.

وفي غياب أي معلومات فيما يتعلق بأي عنف انطوت عليه أنشطة الملتمسين، يؤكد الفريق العامل أن الأحكام الجنائية التي وُجهت بناءً عليها الاتهامات ضد الأفراد الأربعة لا يمكن اعتبارها متوافقة مع الأحكام ذات الصلة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويذكّر الفريق العامل بأنّ اعتناق الآراء والتعبير عنها، بما في ذلك تلك التي لا تتفق مع السياسة الحكومية الرسمية، يحظيان بالحماية بموجب المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

الرأي

٤٢- في ضوء ما تقدم، يدلي الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بالرأي التالي:

إن حرمان لي كونغ دِنْ، وتران هيون ديو توك، ونغوين تيين ترونغ، ولي تانغ لونغ من حريتهم هو إجراء تعسفي ويخالف أحكام المواد ٩ و١٩ و٢١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت إليه فييت نام كطرف. ويندرج هذا الاحتجاز في الفئة الثانية من فئات الاحتجاز التعسفي المنطبقة عند النظر في القضايا المعروضة على الفريق العامل.

٤٣- وبناءً على هذا الرأي، يطلب الفريق العامل إلى حكومة فييت نام أن تتخذ الخطوات اللازمة لتصحيح وضع السادة لي كونغ دِنْ، وتران هيون ديو توك، ونغوين تيين ترونغ، ولي تانغ لونغ بغية جعله متوافقاً مع المعايير والمبادئ المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٤٤- ويرى الفريق العامل أن سبيل الانتصاف المناسب هو الإفراج عن السادة لي كونغ دِنْ، وتران هيون ديو توك، ونغوين تيين ترونغ، ولي تانغ لونغ ومنحهم تعويضات وفقاً للفقرة ٥ من المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[اعتُمد في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢]